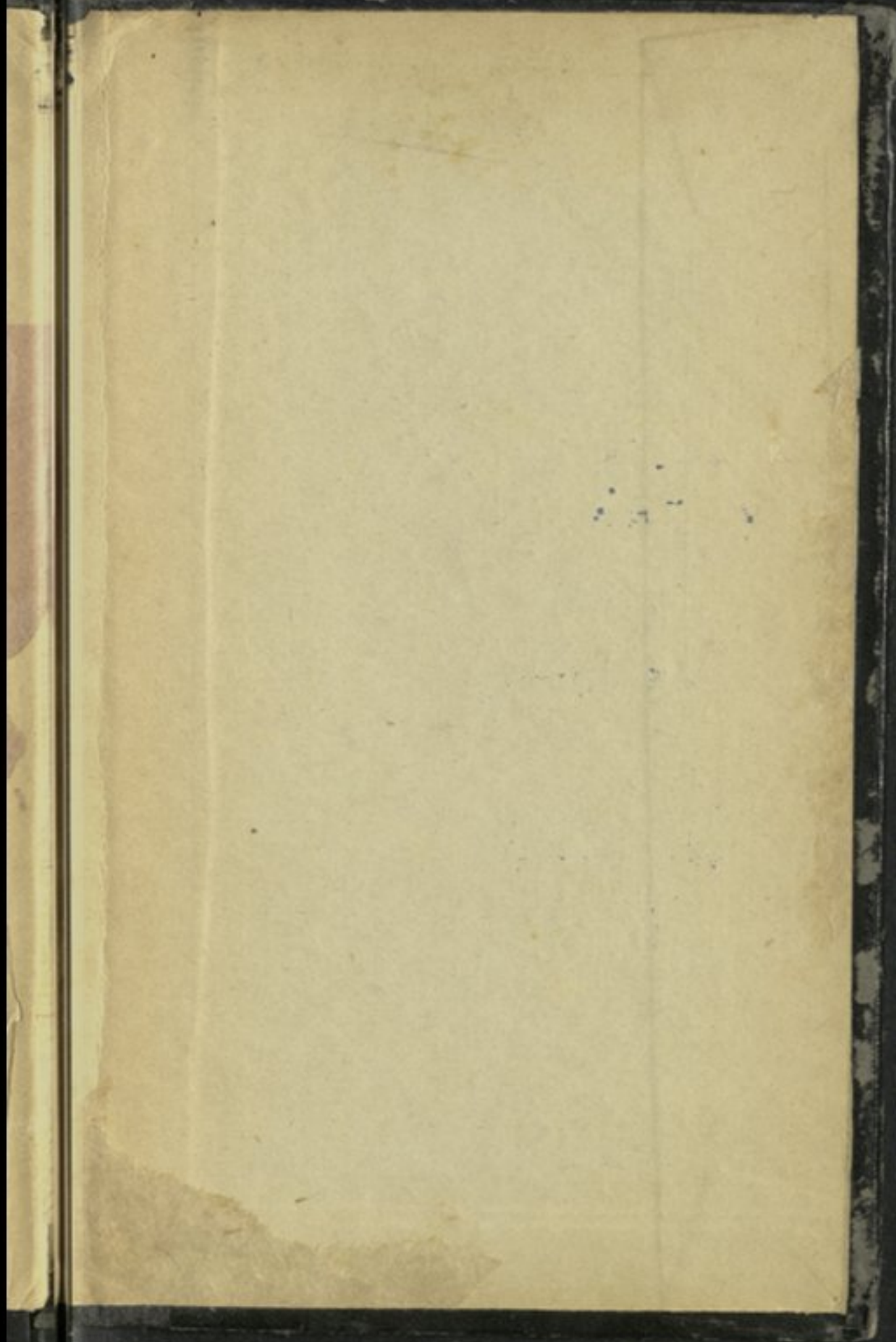


خطبة كبرى

يوسف



CA

342.561 Y95KA

1908

يوسف، علي

خطبة كبرى ...

CA

342.561

Y95KA

1908

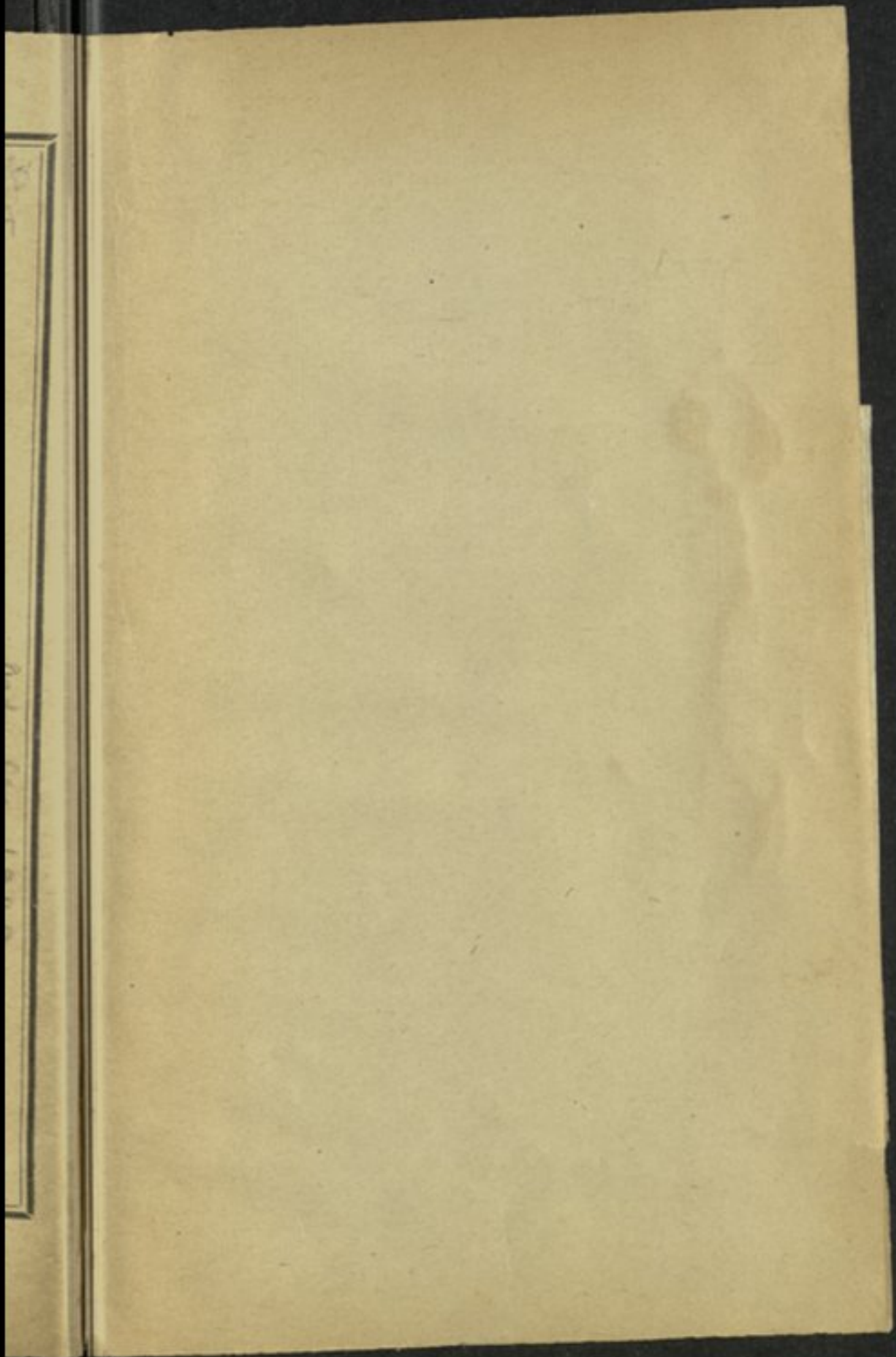
-1 Feb 66

~~FEB 1971~~

~~[Illegible stamp]~~

JAFET LIB.

~~[Illegible stamp]~~



CIA

342561

Y956A

1908

C.1

خطبة كبرى

لسعادة المفضل الشيخ علي أفندي يوسف
رئيس حزب الاصلاح الدستوري وصاحب جريدة
المؤيد بمصر

أُقيمت مساء يوم الجمعة في ٣ رجب سنة ١٣٢٦

و ٣١ يوليو سنة ١٩٠٨

في الحديقة الحميدية ببيروت

انقلا بعد الحربنة

والدستور

Conf. Sec. 1929



38413

طبعت في المطبعة الادبية في بيروت سنة ١٩٠٨



أيها السادة

أشترتم علي أن اتكلم ومجال القول ذو سعة ولكن
افصح الخطباء وابلغ البلغاء يعجز عن أن يوفي هذا المقام
حقه من البيان . يعجز عن أن يؤدي حق الله عز وجل
من الشكر فان هذا المقام مقام شكر للكبير المتعال ذي
العزة والجلال القابض على نواصي الملوك بصرفها
كيف يشاء

اللهم
صلى
علي
سبح
الحمد
سبح
سبح

نعم ان المقام مقام شكر وابتهاج لله تعالى فهو
الذي وفق جلالة مولانا السلطان الاعظم لما وهب
رعيته المخلصة من نعمة الحرية والدستور . تلك الحرية
التي خلقها الله من مميزات الانسان ومقومات هيولاه
فهي من حقوقه الطبيعية ولكنه لم يعرف كل فرد من
افراد البشر كيف يحافظ عليها ولم يقدر على ذلك فاغتصبها
الاقوياء من الضعفاء وتوارثوها الى ان تكونت الشعوب

اماً وشكلت لها الحكومات فكانت الحرية المغتصبة
 تراثاً للملوك والحكام في صورة السلطة والجبروت
 على ذلك مضت الاعصر والقرون وهذه السلطة
 ملك اشخاص امتازوا بالقوة حتى نسي بل جهل اغاب
 افراد البشر أن الحرية الشخصية من حقوقهم وان
 الحكام هم وكلاؤهم في ادارة شؤونهم . فاذا ردت
 لهم هذه الحقوق بعد ذلك عدت من نعم الواهب
 وهبات المنعم . وكما كانت الحكومة المطلقة قوية
 كان الدستور الخالف لها نعمة بقدر ذلك . فنحن
 نعتبر جلالة مولانا السلطان الاعظم اكبر منعم بالحرية
 واعظم واهب لرعيته الدستور

كلكم تعلمون ان الحكومة المطلقة كانت من
 لوازم جميع الامم في العصور الماضية لا فرق في ذلك
 بين اهل الشرق والغرب . وان الحكومة الدستورية
 بالمعنى المعروف الان حيث يحكم الشعب نفسه بنوابه

وحيث يكون السلطان الاعلى ملكاً غير مسئول -
 انما هي من مخترعات الغرب في العصور الاخيرة
 ولكن الاسلام بين كل الشرائع الالهية والوضعية
 القديمة هو الذي جاء بحكومة شورية توافق الدستورية
 الحاضرة من جهة وتخالفها من جهة اخرى توافقها
 من جهة احترام راي الجماعة وتخالفها من جهة المسؤولية
 لان الاسلام يجعل كل راع مسئولاً عن رعيته والنظام
 الدستوري الجديد يجعله فوق القانون حاكماً غير
 مسئول . وفي البند الخامس من القانون الاساسي
 العثماني الذي صدرت الارادة السنية حديثاً بالعمل
 به « ان ذات حضرة السلطان هو مقدس غير مسئول »
 فالاسلام وجد وبجانبه سلطة مطلقة تعتمد على
 اساسين قويين . القانون السماوي الذي لا ياتي
 الباطل من بين يديه ولا من خلفه . ومبدأ الشورى
 الذي هو احترام راي الجماعة فوق رأيه الفرد .

الدليل
 الدستوري
 ومبدأ الشورى

ولكن الحكومة الاسلامية لم توجد قومية ملء الالدين
 بدينك الاساسين الا في عصر الخلفاء الراشدين رضوان
 الله عليهم ثم كان الامر بعد ذلك ملكاً عضوضاً
 مضى على الحكومات المطلقة في العالم الاسلامي
 ثلاثة عشر قرناً والتاريخ يثبتنا بأن عصر الخلفاء
 والراشدين كان عصر العدل الصحيح والحرية الكاملة .
 كان الفرد من عامة الناس يقول لأشد الخلفاء بأساً
 وافواهم عارضة « اننا لو وجدنا فيك اعوجاجاً قومناه
 بسيوفنا » فيقول الخليفة نفسه الحمد لله الذي جعل في
 المسلمين من يقوم اعوجاج عمر . ثم هو يثبتنا بان العصور
 التي خلفت ذلك السلف الصالح لم تكن على وتيرة
 واحدة من الحكومات والحاكمين . ولو اننا نعيش
 وحدنا على ظهر الكرة الارضية لانحصر ضرر الحكومات
 المطلقة فينا وما تعدى الخطر افرادنا ان هلك ضعيفنا
 بقي قويننا بعده وكنا كالسمك في البحر يا كل كبيره

صغيره والبحر وطن حر للسماك الذي يعيش فيه -
 ولكن يشاركنا على ظهر الارض امم اخرى اصبحت
 اعلم منا بعلوم العمران واقوى حزمًا في العمل واشد
 بأسًا في البطش وهي زاحفة علينا من كل حدب مهاجمة
 لنا من كل الجهات وقد وصلت الى كل غاية من المخترعات
 وانتهت الى كل مطلب من المكتشفات وهي تحاول
 الان ان تجعل الارض كلها وطنها بالفتوحات الحربية
 والتجارية والعلمية وفي كل خطوة تخطوها الامام ترفع
 منا قدمًا بعد قدم عن مواطنها

فلو بقينا على نظاماتنا التي الفناها وألفها ابائنا
 واجدادنا من قبل وتلك الامم تزحف علينا بقواها
 الهائلة وتنقصنا من اطرافنا شيئًا فشيئًا لما مضى زمن
 طويل حتى يتقلص ظل وجودنا السياسي ثم المادي
 عن هذه الارض ونصبح كالامم التي خلت من قبلنا
 وتساها التاريخ. ولكن الله لم يرد بالمسلمين ان يذهبوا

تصالح
 العرب
 وال
 الك
 و
 الل
 لل
 عن
 ب

الاعظم حيث تبتدىء مسئولية الشعب بعد ذلك .
 فقد كنتم ترفعون ابصاركم الى السماء فتكادون ترون
 النجوم في النهار وانتم ترقبون الدستور فلا ترونه .
 فبكلمة واحدة من جلالة سلطانكم اصبح الدستور
 بين ايديكم ويكاد يمس باليد . وبتلك الكلمة نفسها
 اصبحت الحرية شعاركم وقد كانت العنقاء تجهلون
 مكانها من الفضاء الذي لا يحد . انكم قد جاهدتم
 كثيراً للحصول على الدستور النيابي الكافل لتلك
 الحرية الكاملة حتى نلتموه ولكم في الحقيقة قد
 انتهيتم من الجهاد الاصغر ودخلتم في دور الجهاد
 الاكبر جهاد العمل بالدستور على ما تقتضي به مصلحة
 الامة وحسن استعمال الحرية على مقتضى مصالح
 افرادها . فليس الغرض من الدستور وجود نظامه في
 الخارج ولكن الغرض ان تشمل السعادة به جميع طبقات
 الامة كالشمس تشرق على الوجود فتعم الجبال والسهول

واجب
 القطعي
 بالها
 على
 الدستور

وتحبي النبات والحيوان والانسان كما ان الغرض من الحرية أن يعرف كل فرد ان حقه ينتهي حيث يبتدىء حق غيره . والغرض منهما معان يقوم كل انسان بالواجب عليه للجموع حتى يعم التضامن جميع الاعمال . ولا يكون كل ذلك الا اذا احترم النظام فوق الاشخاص وكان الكل سواء امام القانون ليتحقق للامة معنى العدل الذي هو تكافؤ القوى بين العناصر المختلفة منها . ومتى تكافأت القوى في الامة وجدت نفسها قوية امام غيرها . وحسب الامة ان تكون قوية بذاتها ليرغب في صداقتها الاصدقاء وليرهب عداوتها الاعداء

ايها السادة . ان الحصول على الحرية قد يكون في بعض الاحيان سهلاً ولكن اهم من الحصول على الحرية بكثير معرفة المحافظة عليها وهي انما تكون بحسن استعمالها وحسن استعمال الحرية ينحصر في

الاعتدال فان الحرية المعتدلة ملاك السعادة فاذا لم
 تكن الحرية معتدلة واندفعت بقوتها للامام تغلبت
 الحماسة على العقل ومتى تواري العقل وراء الحماسة لا
 يؤمن ان تهب العاصفة التي تعصف ريحها بطمانينة
 الهيئة الاجتماعية وتذهب بسلامتها . فخطر الحرية في
 الحقيقة ونفس الامر اضعاف خطر التقييد والضرر
 الذي قد يأتي من وراء الحكومة الاهلية ان انحرفت
 عن الصراط السوي قد لا يذكر بجانبه الضرر الذي يأتي
 من قبل الحكومة الشخصية فاحذروا عواصف الحرية
 المهلكة وليكن حذرکم منها اشد وهي تهب عليكم
 نفحاتها العنبرية . احذروها وانتم تشمون عبيرها الطيب
 فان لها مع نشوة الثمل عربدة السكران والسكران
 المعربذ آفة الجمعية البشرية

ليكن حذرکم منها بضبط النفس وحسن التخلص
 من مضايق الماضي الى رحاب المستقبل فان في

الحكي
 في
 لطف

الاقتضاب مزال الاقدام . ليكن حذرکم بالعظا
 البالغات من حوادث روسيا وايران وانتم خير من
 يتذكر بالمواعظ

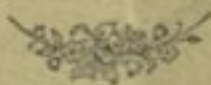
والآن اريد ان اشير الى اولئك العظام الذين
 جاهدوا خير جهاد في سبيل نيل الدستور والحرية
 لاشكرهم على حسن جهادهم . اولئك هم احرار
 العثمانيين الذين اخلصوا للوطن العثماني العام حق
 الاخلاص حتى انقذوه من الخطر الذي كان يتهدد
 من جميع الجهات واخص منهم اولئك الجملة الحازمين
 من رجال الجيش العثماني . اولئك الذين رأوا نحو
 ثلاثمائة الف جندي اقاموا في مقدونيا عدة سنوات
 وهم في السلم كحاربين حتى ملوا السلام المسلح فلما
 رأوا ان مقدونيا تكاد تصير مقتلاً للدولة كما صارت
 مسرحاً للدسائس الاوربية قالوا كالمتهمة التي سمعها
 جلالة السلطان فخلصت مقدونيا من شر تلك

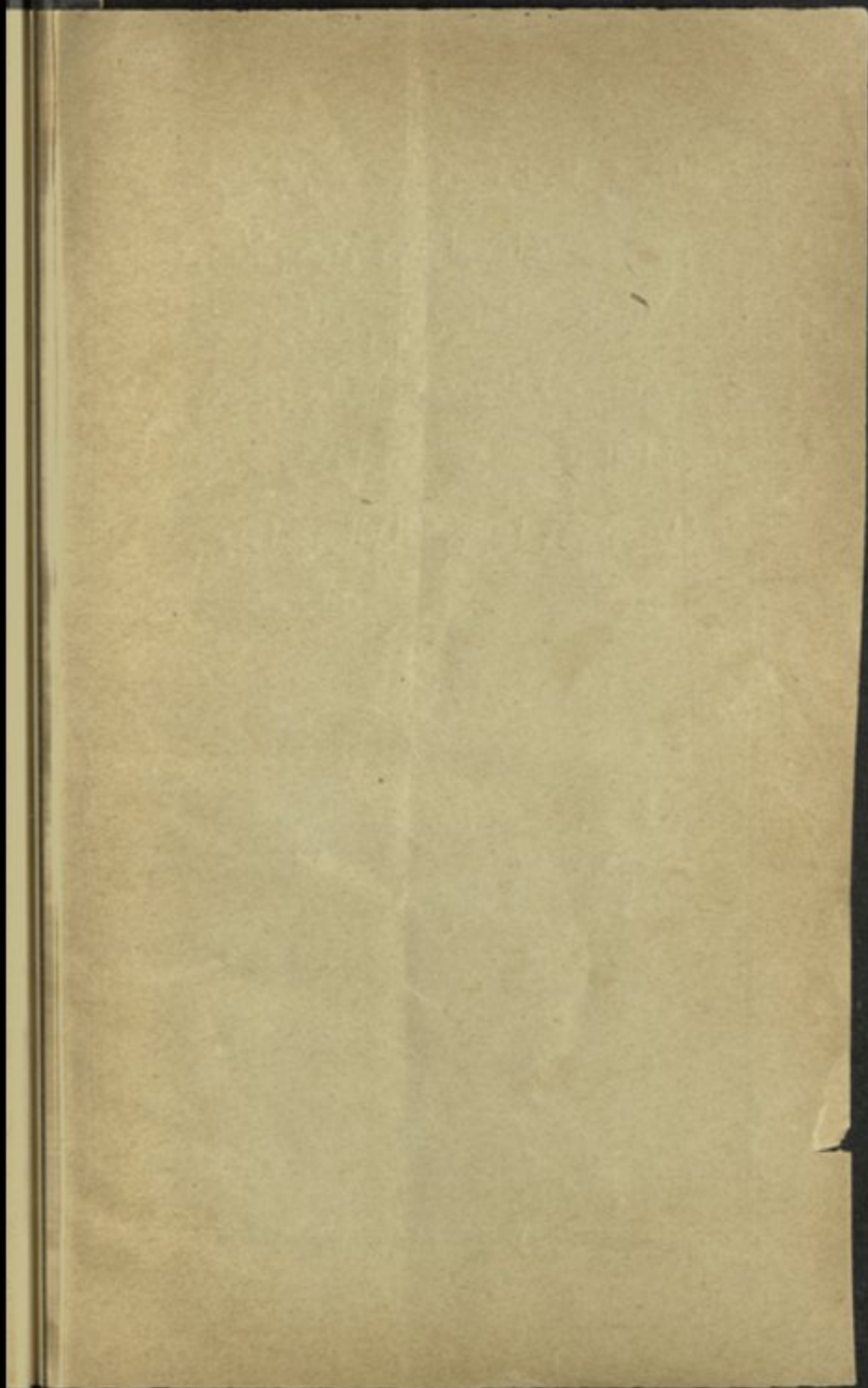
اشارة
 لخير
 تركيا
 لفتا

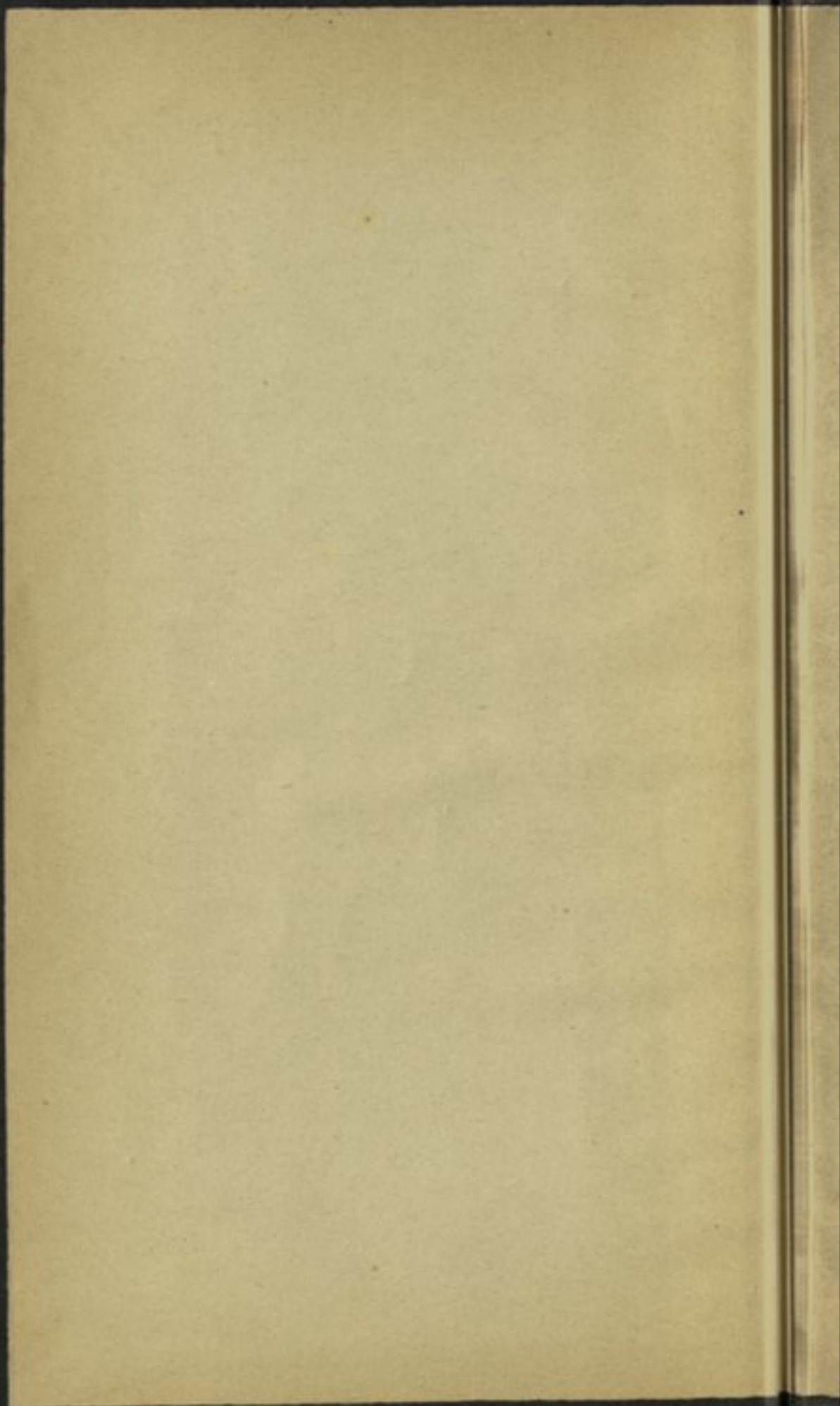
الدسائس ونجت الدولة العلية من عواقبها ولم يسع السير
جراي وزير خارجية انكلترا الا ان يقول بأعلى صوته
في البرلمان « ان المسئلة المقدونية قد انحلت باعلان
الدستور » . وسنرى عما قليل ان تلك الجيوش الجرارة
عادت الى ثكناتها فرحة بذلك الانتصار السلمي الذي
يفوق فخاره كل انتصار حربي

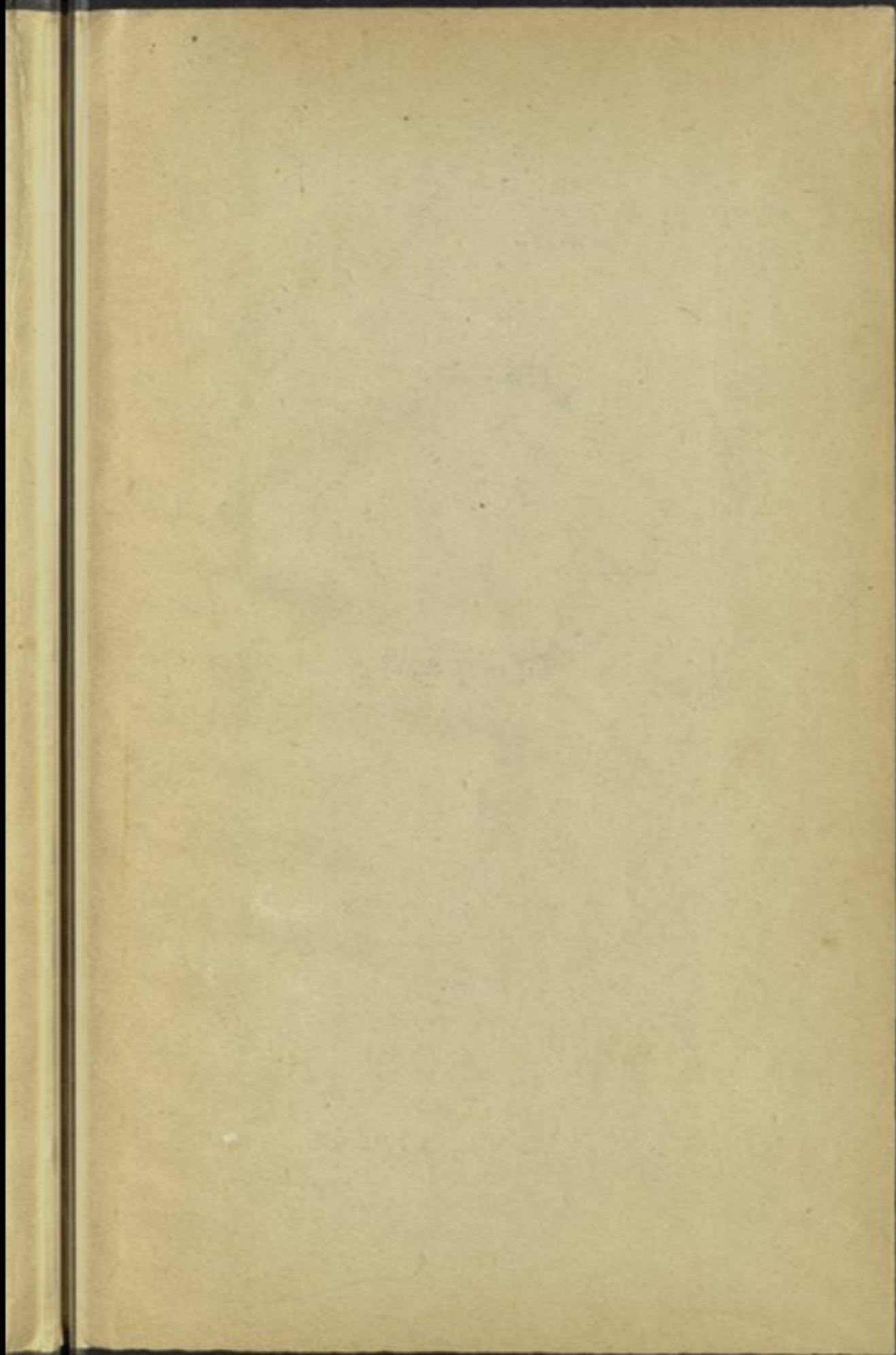
ولكن اسمحوالي ايها السادة ان اقول هنا كلمة
اخرى فانه اذا كانت الوظيفة المقدسة للجيش هي انقاذ
الوطن والدولة من كل خطر يتهدهما او يتوقع لهما
وهذا الجيش العثماني السامي قد وفقه الله الى اداء
وظيفته الان بكمال الحزم والحمية وهو محافظ على ولائه
الصادق لجلالة متبوعه الاعظم وقائده الاعلى فليبق
كذلك رايك عند هذا الحد من عمل العظيم وليكن
حارساً من بعيد على شرف الدستور الذي ابرزته حميته
لموجود وامتلك الحرية المقدسة التي اصبحت ملكاً

للشعب ثم لا يقترب منها كثيراً فان السيف والحرية
 والدستور لا يبيتون في قراب واحد
 فلننتف جميعاً ليدم الجيش العثماني حارساً للدستور
 وليدم الدستور ملكاً للامة العثمانية . ولتدم الحرية
 حقاً للمجموع والافراد . وليعش جلاله السلطان
 الاعظم عبد الحميد الثاني مؤيداً بالدستور والحرية
 متمناً برضى شعبه القدير









LA 342.5d:Y95KA:c.1 1908

يوسف، علي

خطبة كبرى...

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01019119



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

CA
342.561
Y95kA
1908
c.1